موقف بريطانيا من النشاط المصري في خليج عدن والساحل الصومالي (١٨٦٩ -١٨٧٧م)

إعداد

د. وضحة صحن رفاعي مناور الهضيبان

رئيس قسم التاريخ والجغرافيا في ثانوية حبيبة الأنصارية/بنات

وزارة التربية- الكويت

المستخلص:

كان فتح قناة السويس في ١٧نوفمبر١٨٦٩م نقطة تحول هامة في تاريخ البحر الأحمر، وتاريخ ميناء عدن، وتاريخ السياسة البريطانية فيها بوجه عام، إذ أن بريطانيا عمدت منذ ذلك الحين إلى زيادة نفوذها في تلك المنطقة، حيث سعت للسيطرة على شؤون مصر لتتحكم في قناة السويس المفتاح الشمالي للبحر الأحمر وكذلك الوقوف أمام مد نفوذها على الساحل الصومالي الواقع على المحيط الهندي في مواجهة عدن، كما احتفظت بسيطرتها على عدن باعتبارها المفتاح الجنوبي لهذا البحر وذلك بعد أن أجبرت مصر على عقد معاهدة معها عام ١٨٧٧م حددت فيها مناطق النفوذ المصري للحفاظ على نفوذها في المناطق التي كانت تطمح مصر للحصول عليها وذلك بعد أن وجدت نفسها في منافسة استعمارية شرسة مع كل من فرنسا وإيطاليا للسيطرة على المنطقة.

الكلمات الإفتتاحية:

قناة السويس، البحر الأحمر، عدن، الساحل الصومالي، معاهدة ١٨٧٧م.

موقف بريطانيا من النشاط المصري في خليج عدن والساحل الصومالي (١٨٦٩ – ١٨٧٧م)

مقدمة:

بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م لم تكتف مصر بالسيطرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر بأكمله وعلى ميناء زيلع بل أنها تطلعت للسيطرة على كل الساحل الأفريقي المطل على خليج عدن وعلى سواحل الصومال الواقعة على المحيط الهندي وذلك لإعطاء هضبة البحيرات مخرجها الطبيعي إلى الجنوب من بلاد الصومال، وإقامة سبل الاتصال بين تلك السواحل وداخل القارة بشكل يمكنها من توحيد البلاد الواقعة شمال شرق أفريقيا في كيان واحد له شخصيته الدولية المتميزة، ويسهل اتصالها بالخارج عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي من جهة الشرق، فضلاً عن إمكانية اتصالها بأوربا عن طريق البحر المتوسط من الشمال.

ففي سنة ١٨٧٠م أصدر الخديو اسماعيل أوامره إلى قائد الأسطول بالتوجه إلى شواطئ "بلهار وبربره"، وقد أدى ظهور الأسطول المصري في مياه الصومال إلى انزعاج السلطات البريطانية في عدن نظراً لأنهم كانوا يحصلون على حاجاتهم من اللحوم والمسلى والمواد الغذائية بوجه عام من بربره على الساحل الصومالي المواجه لهم، وكانت الحركة التجارية تنشط في بربره في الفترة من شهر أكتوبر حتى نهاية شهر مارس من كل عام ويعقب تلك الفترة كساد تام مما يضطر السكان للنزوح إلى الهضاب المجاورة بسبب قلة الأقوات وارتفاع الأسعار في فترة الكساد تلك، وظل الأمر على ذلك حتى قدوم الإدارة المصرية إلى بربرة، فتغيرت الحياة تماماً، حيث جلب المصريون معهم العمران والتحضر والاستقرار، وإن كان البريطانيون في عدن قد استفادوا من ذلك في الحصول على احتياجاتهم إلا أنهم كانوا ينظرون بعدم الارتياح للوجود المصري هناك حيث أنهم كانوا يطمحون بوضع أيديهم عليها حفاظاً على المصالح البريطانية في منطقة البحر الأحمر(١).

ولذا فقد اقترح الجنرال "ادوارد راسيل General Russell" المقيم السياسي البريطاني في عدن (١٨٦٧ – ١٨٧٠م) على حكومته في يونيو ١٨٦٩م(٢) إرسال أحد الوكلاء الإنجليز إلى بربرة لمحاربة الدعاية المصرية هناك أثناء انعقاد سوقها التجاري(٣)، وقبل أن تصله التعليمات بادر بإيفاد مندوباً صومالياً إلى هناك في ديسمبر ١٨٦٩م على ظهر السفينة البريطانية "السند" لمواجهة الدعاية المصرية في "بربرة وبلهار" إلا أن اقتراحه لم يلق تأييداً من حكومة الهند البريطانية أو من وزارة الخارجية البريطانية بسبب عدم اهتمامها بما سيحدثه فتح قناة السويس من أثر على طريق البحر الأحمر، كما أنهما لم يقدرا مدى خطورة سيطرة مصر على هذا الطريق في حال استيلائها على سواحل الصومال(٤).

وعندما أرسلت مصر مندوباً عنها يدعى محمد جمال علي ظهر السفينة المصرية "الخرطوم" إلى "بلهار" تبعه المندوب البريطاني الذي كان قد وصل إلى هناك على ظهر السفينة "السند" إلى ذلك الميناء وأخذ يذيع الأخبار التي تفيد بعدم شرعية قدوم مندوب الحكومة المصرية لأنه ليس مفوضاً من السلطان العثماني بالقدوم إلى تلك المنطقة حيث أنه جاء بأوامر من الخديو اسماعيل وذلك بهدف إفساد مهمته، ليس هذا فقط بل أن "الجنرال راسيل" كتب إلى المندوب المصري في أبريل ١٨٧٠م يسأله عن

سبب قدومه إلى تلك المنطقة، كما استفسر منه عما إذا لم يكن الدافع من هذه المرحلة فكرة الفتح والاستيلاء على أملاك جديدة[٥]. وهذا يدل على مدى شكوك السلطات البريطانية في عدن بالنسبة لحقوق مصر على أقاليم الصومال آنذاك، على أن القائد المصري لم يرد على تلك التساؤلات ورأى أن يقاوم مؤامرات الإنجليز ودسائسهم في بلهار، وأمر بإنزال جنوده في المدينة في استعراض رائع كان له ردّ فعل قوي لدى الأهالي الذين رحبوا بهم وأعلنوا خضوعهم للسيادة المصرية، وبعد أن مكثوا بها بضعة أيام توجه القائد المصري بجنوده إلى بربرة[٦].

وعلى إثر ذلك قدم قبطان السفينة البريطانية تقريراً لحكومته عن السفينة المصرية وقائدها الذي أبلغ القبائل في بربرة أنه جاء لإقرار الأمن وفض المنازعات بين القبائل، وأنه قدم عرضاً عسكرياً كان له أثر طيب في نفوس الأهالي، كما أن الجنرال "راسيل" كان يخشى من قدرة المصريين على إخضاع بربره وبلهار لسلطتهم مما أثار قلقه، ولذا طلب من حكومة الهند البريطانية أن ترسل سفينة حربية إلى عدن تكون تحت تصرفه لمواجهة مثل هذا الموقف الصعب، كما أنه أخذ يبحث في سجلات عدن " The Aden Records" عمن يكون له حقوق السيادة على الساحل الصومالي المواجه لعدن آنذاك[٧].

وبناء على هذه الرسالة أكد شريف باشا ناظر الخارجية في يونيو ١٨٧٠م في مذكرة إلى الكولونيل "ستانتون Stanton" قنصل بريطانيا العام في مصر السيادة المصرية على كل الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، كما أكد فيها على أن تلك الأراضي غير مستقلة وإنما هي ضمن الأراضي العثمانية التي تنازل عنها السلطان العثماني بمقتضى فرمان سلطاني للحكومة المصرية التي مازالت تدفع عنها الجزية وهما قائمقامتي مصوع وسواكن وملحقاتهما، وعليه فإن الحكومة المصرية "لن تترك الحقوق الثابتة لها على هذه البلاد"[٨].

وكان الجنرال "راسيل" قد طلب من حكومة الهند البريطانية ومن حكومة لندن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مصر من مدّ نفوذها إلى ما وراء البحر الأحمر، كما طلب منهما اتباع سياسة تقوم على جعل التدخل السياسي يتبع التجار البريطانيين أينما ذهبوا لضمان الاستقرار لتجارتهم، ولكن الحكومتين رفضتا انتهاج هذه السياسة الخطيرة آنذاك[٩].

وكانت سفينة بريطانية أخرى تدعى "تيزر Teazor" بقيادة الكابتن "بلوفيلد Captain Blowfield" قد وصلت إلى عدن في أواخر مارس ١٨٧٠م ومنها إلى بربرة فوصلته في أبريل من ذلك العام حيث وجدت السفينتين المصريتين راسيتين في الميناء الذي كان يرفرف عليه العلم العثماني، كما لاحظ أن القائد المصري كان يدعوا الأهالي للتسليم للمصريين، وتوقع أن يرحل المصريون عن الميناء بعد ضمان تبعيته لحكومتهم وبعد تصفية الوكالة البريطانية فيه[١٠]، وذكر أن القائد المصري أخبره أن المنطقة تعد جزءاً من الممتلكات العثمانية، وأنه ليس لديه أي صلاحيات لبيع أي جزء منها، وأن واجبه يقتصر على حماية المصالح المصرية بالمنطقة[١١]، وبناءً على هذا الردّ فقد كتب الجنرال "راسيل" إلى القائد المصري يسأله عن القصد من وراء تحركاته في منطقة البحر الأحمر بصفة عامة وعلى الساحل الصومالي بصفة خاصة، فأجابه بأن هذه المناطق تابعة لسيادة الباب العالي، ومن ثم فقد طلب منه راسيل أن يتحفظ في تصرفاته في المنطقة ريثما تقرر الحكومات ما تراه بهذا الشأن[١٢].

ولأهمية الساحل الصومالي بالنسبة لعدن فقد بحثت وزارة الخارجية البريطانية موضوع السيادة على ذلك الساحل فوجدت أن السيادة العثمانية غير مستقرة هناك، وذلك على عكس ما حدث مع الإنجليز

في المنطقة المحيطة بعدن حيث عقدوا معاهدات مباشرة مع شيوخ القبائل[١٣] وكان أحد مسئولي وزارة الهند البريطانية ويدعى "الكولونيل وليام ميرويذور Colonel William Merewether" كان يرى أهمية بربرة بالنسبة لعدن من الناحية التجارية في ذلك الوقت، حيث كانت التجارة مزدهرة رغم وجود حالة عدم استقرار في المنطقة، ولذلك أرسل وكيلاً سياسياً بريطانياً إلى هناك ودعمه بسفينة حربية تتحرك إلى المنطقة لمساندته[١٤].

ولأهمية المنطقة بالنسبة لمصر فقد عينت الحكومة أحمد ممتاز باشا محافظاً لسواحل البحر الأحمر تحت مسمى "مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر" وتشمل سلطته المنطقة من السويس حتى رأس جوردفوي، وعقب توليه المنصب قام بجولة بحرية [١٥] تفقد خلالها موانى تلك المنطقة ومن بينها بلهار وبربرة [١٦] وعلى إثر ذلك طلبت "راسيل" من حكومته الإسراع بتعيين وكيل تجاري في بربرة لمواجهة النشاط المصري المتزايد هناك ودعم طلبه بتقرير أوضح فيه النشاط التجاري المصري المتزايد هناك بين عدن وبربرة وبلهار خلال تلك الفترة مما يدعم طلبه [١٧].

وإذا كانت مخاوف "راسيل" قد تصاعدت بسبب نشاط أحمد ممتاز باشا في المنطقة لتأكيد سيادة النفوذ المصري فيها [١٨] فإنها قد هدأت بعد تعيين "فريز منزنجر Werner Manzinger" السويسري الجنسية مديراً لعموم شرقي السودان ومحافظاً لسواحل البحر الأحمر من قبل الخديو اسماعيل في فبراير ١٨٧٣م وكلفه بقمع تجارة الرقيق هناك، مما كان له أثر كبير في تهدئة مخاوف البريطانيين في عدن حيث كانوا يخشون من التوسع المصري على الساحل الإفريقي المواجه لهم، لكن منزنجر الذي كان قد عمل في المنطقة محافظاً لسواكن ومصوغ وملحقاتها لبعض الوقت بدءاً من عام ١٨٧٢م[١٩] قد نصح الحكومة الخديوية بضرورة وضع نقاط عسكرية على الساحل الإفريقي حتى باب المندب – حيث تعتبر تابعة للحكومة العثمانية – وذلك لتخليصها من محاولات الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا لوضع يدها على مناطق من تلك الجهات، وكان هذا في حد ذاته عاملاً مقلقاً لبريطانيا في عدن خوفاً من أن تقع تلك المناطق في أيدي قوى مناوئة لها.

وعندما تمكنت مصر من ضم ميناء "زيلع" لها في ١٨ يوليو ١٨٧٥م فإن الخديو اسماعيل كان يخشى إغضاب البريطانيين الموجودين في عدن فيقوموا بعرقلة الجهود المصرية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولذا فقد أصدر أمراً إلى رؤوف باشا محافظ زيلع وملحقاتها في أغسطس ١٨٧٥م بتسهيل أمور الإنجليز الموجودين في عدن في تلك الجهات[٢٠] كما أمر الجناب العالي محافظ زيلع وملحقاتها أن يهدئ من روع الإنجليز الموجودين في عدن عند ترددهم على هذه الجهات بأن القصد من تواجد المصريين فيها هو كشف منابع نهري "ستيت وسنبسير" الموجودين في تلك الجهات وإبلاغهم كذلك بأنه سوف تتبعهم بعثات كشفية أخرى بقيادة "غوردون" باشا مأمور خط الاستواء الذي سيأتي من "غندكروا" لهذا الغرض، وسيتبعه بعثات علمية أخرى لنفس الغرض، وقد تم تعميم هذا الأمر على كل موفدي الحكومة المصرية المتواجدين في تلك الجهات لتهدئة الإنجليز الموجودين في عدن[٢١].

ويرى الباحث أن تلك الأوامر التي أصدرتها الحكومة الخديوية توضح بجلاء مدى حرصها على عدم الاصطدام بالبريطانيين الموجودين في عدن، كما أن تسهيل حصولهم على المواد الغذائية اللازمة لهم من الساحل الصومالي إنما كان بغرض تفادي محاولاتهم عرقلة جهود المصريين هناك.

وعندما استنجد أهالي سلطنة (هرر) بالخديو اسماعيل لتخليصهم من ظلم السلطان محمد بن عبد الشكور وطلبوا منه ضمها إلى بلاده وأن يعين والياً عليها من قبله [٢٢]، انتهز الفرصة وأرسل محمد رءوف باشا على رأس حملة للاستيلاء على تلك السلطنة في سبتمبر ١٨٧٥م، فزحف إليها من زيلع غرباً ووصل إليها في أكتوبر من نفس العام [٢٣] ودخلها ورفع العلم المصري عليها[٢٤]. في نفس الوقت الذي كانت الحكومة المصرية تبذل قصارى جهدها لبسط سيادتها على طول الساحل الأفريقي الشرقي من رأس جوردفوي حتى مصب نهر جوبا[٢٥].

وكان الخديو اسماعيل قد أرسل عدة حملات إلى أعالي النيل لإخضاع الأقاليم الواقعة جنوبي "غندكرو" لسلطان الحكومة المصرية والقضاء على تجارة الرقيق واستبدالها بتجارة مشروعة والعمل على فتح الملاحة من نهر غندكرو إلى البحيرات الاستوائية لكن بعض الحملات لم تحقق أغراضها لأنهم دخلوا في حروب مع الأهالي الذين نفروا من المصريين مما جعل الخديو اسماعيل يستغنى عن خدمات بعضهم وعلى رأسهم السير "صمويل بيكر Sir Samuel Baker" سنة ١٨٧٣م [٢٦] فعين بدلاً منه "غوردون باشا Charles George Gordon" في مطلع عام ١٨٧٤م لنفس الأسباب [٢٧] ومنذ أن وصل إلى مقر مأموريته في غندكرو إلا وأخذ يعمل على تنفيذ تعليمات الخديو لكنه أدرك أن صعوبة المواصلات بين مأموريته والخرطوم تشكل عقبة صعبة في سبيل تحقيق هذه التعليمات كما ينبغي[٢٨].

وقد أعلن أن "غوردون" تمكن من ضم المنطقة المحيطة ببحيرتي "ألبرت وفيكتوريا" ونهر سومرست في وسط أفريقيا مما يمهد للقيام بحملة استكشافية لتلك الأماكن [٢٩] وقد أوضح غوردون للخديو اسماعيل في رسالة بعث بها إليه أنه لابد من احتلال خليج ممباسه لأنه أيسر السبل لسيطرة مصر على أقطار أفريقيا الوسطى الغنية، وذكر له أن بريطانيا لن تعارض في ذلك، لأن هذا المشروع هو الوسيلة الوحيدة لفتح أقطار أفريقيا الوسطى للتجارة المشروعة والقضاء على الرق والنخاسة فيها[٣٠].

وقد وافق الخديو على اقتراح "غوردون" على أساس أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس جورفودي أو رأس حافون في الجنوب، بل تشمل ساحل الصومال الشرقي كله حتى مصب نهر الجب، كما رأى أن لحكومته الحق في إنشاء ما تراه من محطات لتأكيد سيادتها على هذا الساحل ولمكافحة تجارة الرقيق في الداخل[٣١]، ولذا أرسل الخديو حملة بحرية من السويس بقيادة الضابط الأسكتلندي "ماكيلوب باشا Mckillop" رئيس مصلحة المنارات يشاركه مجموعة من الضباط المصريين وامريكي يدعى "شاييه لونج Chaillé Long" كان يعمل في خدمة الخديوي[٣٢].

وبعد وصول "ماكيلوب" إلى بربرة اتجهت السفن المصرية صوب رأس حافون فوصلته في أكتوبر ١٨٧٥م، فاجتمع برؤساء القبائل ودعاهم للدخول تحت السيادة المصرية وقبل شيخ رأس حافون على ذلك مقابل عشرين ريالاً نمساوياً وهو المعروف باسم ريال "ماريا تريزا"[٣٣] وبعد ذلك قامت الحملة باحتلال "قسمايو" بعد أن طردت الحامية الموجودة بها من قبل "السيد برغش" سلطان زنجبار وقوامها حوالي مائة جندي[٣٤]، وبذلك حققت الحملة الهدف الذي أرسلت من أجله إلى ساحل الصومال[٣٥].

وفي سبيل بسط السيادة المصرية على الساحل الإفريقي أرسل الخديو اسماعيل بعد ذلك السفينة المصرية "المحلة" بقيادة ضابط إيطالي كان يعمل في خدمته يدعى "فردريكو Fredrico" إلى قسمايو بصحبة مجموعة من الجند في نوفمبر ١٨٧٥م، وقد أبلغ "فردريكو" "ماكيلوب" تعليمات الخديو بالتجول في الساحل الإفريقي من فرموزا إلى بربرة لدراسة موانى وخلجان هذا الجزء من الساحل وإبلاغ الحكومة المصرية عن أنسبها لرسو السفن، ومعرفة الأماكن التي تصلح لإنشاء فنارات فيها لإرشاد السفن(٣٦).

أما عن الموقف البريطاني من النشاط المصري المتزايد على الساحل الصومالي المواجه لعدن جنوب مضيق باب المندب فقد كان واضحاً عدم ترحيبهم به، حيث أبرق حسن علي الوكيل المصري في عدن إلى الخديو اسماعيل يبلغه بوصول سفينة بخارية من زنجبار تحمل رسائل وبرقيات من "ماكيلوب"، كما تحمل برقيات أخرى من سلطان زنجبار والقنصل البريطاني العام هناك لإرسالها إلى لندن عن طريق عدن، كما أبلغه أن السفن المصرية دخلت المياه الإقليمية لزنجبار ورست عند مصب نهر الجب(٣٧)، ومن الواضح أن الخديو اسماعيل فهم من برقية وكيله في عدن أن السلطات البريطانية في زنجبار لم ترحب بقدوم الحملة المصرية إلى الساحل الصومالي، ولذا فقد بادرت بالكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن لتحريضها على ضرورة التحرك لمواجهة المشروع المصري والتصدي له(٣٨).

ومن ناحية أخرى فإن "ستانتون" القنصل البريطاني في مصر أسرع بإبلاغ "اللورد دربي" وزير الخارجية البريطاني في ١١ نوفمبر ١٨٧٥م بتوقعاته واستنتاجاته عن التحركات المصرية في خليج عدن وعلى سواحل الصومال، حيث أبلغه أن الخديو أفصح له عن نيته في إرسال حملتين كشفيتين من هرر على أن تتجه إحداهما إلى جنوب الحبشة صوب منابع النيل الأزرق، بينما ستتجه الثانية إلى منابع نهر الجب وتتبع مجراه حتى تصل إلى المحيط الهندي، واستنتج ستانتون أن ذلك سيمكن الخديو من الاستيلاء على كل بلاد الساحل الصومالي حتى نهر الجب وبذلك سيكون هذا النهر حدود ممتلكاته في هذا الاتجاه(٣٩).

وجدير بالذكر بأنه في نفس اليوم الذي أبلغ فيه ستانتون اللورد دربي بما يجري في المنطقة أبلغه أيضاً "جون كيرك John kirk" قنصل بريطانيا العام في زنجبار بنشاط الحملة المصرية منذ مغادرتها خليج عدن حتى وصولها إلى ميناء قسمايو، وحذره من السماح ببقاء الاحتلال المصري لأي اراضي على الساحل الصومالي لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث الفوضى والاضطراب في تلك المنطقة كما أنه سيعوق الجهود البريطانية لتنشيط التجارة ومكافحة الرق والنخاسة فيها، ودعاه إلى اتخاذ خطوات فعالة في هذا الصدد(٤٠).

ولم يكتف جون كيرك بمخاطبته للورد دربي لإجلاء المصريين عن الساحل الصومالي بل أنه استعان بالسلطات البريطانية في الهند لتعضده في مسعاه لدى وزارة الخارجية البريطانية، حيث وضح لهم مدى معاناة التجار الهنود الذين يشتغلون بالتجارة في شمال زنجبار بسبب الاحتلال المصري لبراوة وقسمايو لأنه يهدد مصالحهم تهديداً خطيراً، وأوضح لهم أن خسائر أولئك التجار ستتضاعف إذا سمح للسلطات المصرية بالقيام بالمزيد من عمليات الاستيلاء غير الشرعية على ممتلكات سلطان زنجبار في بلاد الصومال(٤١).

كما أوضح جون كيرك أيضاً للمسئولين في حكومة الهند أن خسارة الرعايا البريطانيين ستكون فادحة إذا وقعت الأماكن الموجودة بين المنطقة التي يحتلها المصريون الآن على نهر الجب وبين المناطق التي ضموها إليهم في شمال الصومال مؤخراً، لأنه من الواضح أن أول نتيجة من نتائج الحكم المصري لهذه الأقاليم تدمير النشاط التجاري حالياً وبالتالي تطبيق سياسة الاحتكار في ظل سيادة الراية المصرية مما سينتج عنه حرمان الرعايا الانجليز من الاشتغال بالتجارة كما سيؤثر سلباً على المصالح البريطانية في كل الساحل الأفريقي(٤٢).

وكان للصحافة الإنجليزية دورها الفعال هي الأخرى حيث ساهمت في إثارة الرأي العام ضد الاحتلال المصري للساحل الصومالي، إذ نشرت صحيفة "بول مول جازيت Pall Mall Gazette" في عددها الذي صدر في ٣٠ نوفمبر ١٨٧٥م برقية سلطان زنجبار إلى وزارة الخارجية البريطانية الذي يحتج فيها بشدة على اعتداء المصريين على ممتلكاته، كما نشرت صحيفة "تيمز Times" البريطانية مقالاً لأحد المستشرقين الإنجليز ويدعى "بادجر" في اول ديسمبر ١٨٧٥م طالب فيه الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا بضرورة التدخل لوقف امتداد النفوذ المصري في هذه البقاع من ساحل أفريقية الشرقي(٤٣).

وإزاء إلحاح جون كيرك والرأي العام الإنجليزي فقد استجابت وزارة الخارجية البريطانية لتلك المطالب حيث أرسلت في ٣ ديسمبر ١٨٧٥م تعليمات إلى قنصلها العام في القاهرة بالاحتجاج على حملة ماكيلوب إلى ساحل الصومال ومطالبة الخديو اسماعيل بسحب تلك الحملة على وجه السرعة(٤٤) وبناء على رد "ستانتون" فقد أبرق "دربي" إلى "كيرك" في يوم ٥ ديسمبر(٤٥) يبلغه تأكيدات الخديو اسماعيل على انسحاب القوات المصرية فوراً بناءًا على رغبة الحكومة البريطانية وأرسل تعليماته إلى عبد الرازق بك رئيس أركان حرب مأمورية نهر الجب في ١٤ ديسمبر من نفس العام بسحب الحملة المصرية من جنوب الساحل الصومالي، كما أمر بإبلاغ تلك التعليمات إلى "ماكيلوب باشا" لإعادة المعدات والتجهيزات إلى السويس(٤٦).

ورغم أن الخديو أرسل تعليماته بسحب الحملة المصرية من نهر الجب في يوم ١٤ ديسمبر إلا أن "جون كيرك" أبرق من زنجبار إلى "دربي" مدعياً أن النشاط المصري مازال مستمراً على الساحل الصومالي وأنهم يمارسون كل أعمالهم باسم السلطان العثماني، وأوضح كيرك أنه عمل على تأمين مصالح التجار هناك، كما أنه أرسل إليها قوة بحرية من مشاة الأسطول برئاسة قائد ليكون نائباً له في تلك الجهات ولكي يبلغ قومندان الأسطول البريطاني بأي خطر قد تتعرض له المنطقة من المصريين آنذاك(٤٧).

وبذلك يتضح أن السياسة البريطانية قد بدت واضحة جلية في تصرفات المقيم السياسي البريطاني في عدن وكذلك في تصرفات جون كيرك القنصل البريطاني في زنجبار لمواجهة النشاط المصري على الساحل الصومالي المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والعمل على التخلص منه في أسرع وقت ممكن.

ورغم اتخاذ الحكومة المصرية قرارها بالانسحاب من قسمايو ونهر الجب والعودة إلى السويس إلا أنها فكرت في استخدام الأساليب الدبلوماسية للبقاء هناك لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال الحصول على ميناء على ساحل المحيط الهندي ليساعده في جهوده لمحاربة تجارة الرقيق داخل أراضيه

التي أنفق من أجلها أموالاً طائلة[٤٨]. وكان على ثقة في الحكومة البريطانية سوف تلبي طلبه لأن ذلك سيساعده في تحقيق هدفه الأسمى وهو القضاء على تجارة الرقيق، كما أنه سيكون مفيداً للتجارة البريطانية بوجه عام إذا شق طريقاً من إقليم البحيرات إلى ساحل أفريقيا الشرقي[٤٩].

وكانت الحكومة البريطانية لا تمانع في تحقيق ذلك المطلب للخديو حيث كانت تهدف من وراء ذلك الحصول على مساعدة الحكومة المصرية في إيقاف تجارة الرقيق أولاً، والوقوف في وجه المشروعات الاستعمارية لكل من فرنسا وإيطاليا في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن[٥٠] ولكنها تراجعت عن ذلك بعد أن كتب جون كيرك لدربي محذراً إياه من رفض سلطان زنجبار من طلب الخديو شراء ميناء قسمايو لأن ذلك سيتسبب في خسارته المادية، كما أن ذلك سيلحق ضرراً بمصالح بريطانيا ورعاياها في المنطقة[٥١] وكانت معارضة كيرك الشديدة لطلب الخديو سبباً في رفض وزارة الخارجية البريطانية له[٥٢].

وكانت الحكومة المصرية قد دخلت في مفاوضات شاقة مع الحكومة البريطانية للتوقيع على معاهدة فيما بينهما في نوفمبر ١٨٧٥ بشأن السيادة المصرية في منطقة الساحل الصومالي وكانت مصر تطالب بريطانيا بالاعتراف لها بالسيادة في ظل التبعية العثمانية على كل بلاد الصومال حتى نهر الجب جنوباً ولكن تعذر ذلك بسبب إرسال الخديو حملة "ماكيلوب" إلى المحيط الهندي مما أخر توقيع المعاهدة[٥٣]، وعند فتح موضوع المعاهدة مرة أخرى اعترض الخديوي على المقترحات الإنجليزية في هذا الشأن وخاصة على تحديد حقوق السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرقي عند رأس جوردفوي وردّ بان حقوق السيادة المصرية تمتد حتى نهر الجب جنوباً، كما جدد مطالبته بامتلاك ميناء على ساحل المحيط الهندي[٥٤].

وأمام رفض الخديو التوقيع على المعاهدة في ديسمبر ١٨٧٦م، فإن "فيفيان" القنصل العام الجديد لبريطانيا في مصر كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية محذراً إياها من الاستجابة إلى طلب الخديوي بامتداد الحكم المصري في أفريقيا[٥٥] كما اقترح "اللورد سالسبوري Lord Salisbury" وزير الحكومة البريطانية في الهند ان تقوم وزارة الخارجية البريطانية بتوجيه إنذار إليه لقبول التوقيع على المعاهدة المعروضة عليه فوراً أو تحتفظ لنفسها بحرية العمل في ساحل الصومال، وقد أتى هذا الإنذار بالنتيجة المرجوة حيث استسلم الخديو لرغبة الحكومة البريطانية وتم إبرام المعاهدة في ٧ سبتمبر ١٨٧٧م بين مصر وبريطانيا بشأن اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق مصر في السيادة على الساحل الصومالي حتى رأس حافون[٥٦].

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن سيطرة مصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر بالكامل وعلى ميناء زيلع وتطلعها للسيطرة على كل الساحل الإفريقي المطل على خليج عدن وعلى سواحل الصومال الواقعة على المحيط الهندي قد أقلقت بريطانيا الموجودة في عدن حيث أجبرتها على عقد معاهدة فيها في سبتمبر ١٨٧٧م، حددت فيها مناطق النفوذ المصري للحفاظ على النفوذ البريطاني في تلك المنطقة بالكامل خاصة بعد أن وجدت نفسها في منافسة استعمارية شرسة مع فرنسا التي اتخذت قاعدة لها في "أوبوك" منذ عام ١٨٦٢م، وإيطاليا التي سيطرت على "عصب" عام ١٨٧٠م.

هوامش البحث

١- شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ – ١٨٧٩م)، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩م. ص٢٠٤.

2- F.O. 78/3/86, I.O to F.O. 1/5/70. Russell to Bombay 12/6/69 and 12/24/69 also in I.O., L.A. 1870.

3- Marston, T.E., Britain's Imperial Role in the Red Sea Aera, 1800-1878, The shoe String press, Inc. Hamden, Connect in cut, U.S.A.P.390. 1920.

4- Marston, T.E., Ibid. p391.

5- Sabry. M., L'Empire Egyptien sous Ismail 1863-1879, Paris, Guenther, 1933, p.392.

6- Douin, G.,Histoire du règne du Khédive Ismail, Tome III, L'Empire Africain, Le Caire, 1941, p236.

7- F.C. 78/3/86, I.O, to F.O 8570 encl, Russell to Bombay. 2/25/70 also in I.O., L.A.,1870.

٨- محمد فؤاد شكري: مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة، القاهرة، ١٩٤٦م، ص٤٩.

9- Marston, T.E., OP. Cit. p.390.

10- F.O., 78/3/86, 10 to F.O. 8/5/70, encl, Russell to Bombay 31/8/70.

11- F.O. 78/3/86, I.O to F.O. 8/5/70 Encl, Russell to Bombay /9/70.

12- F.O. 78/3/86, I.O. to F.O. 8/5/70 encl. Russell to Bombay, 4/21/70.

13- F.O. 78/3/86, Memo on Soverignty by Hertsler, 7/18/70.

14- Mareston, T.E., OP.Cit.p.390.

15- Shukry, M.F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879, Cairo, 1938, p.249.

١٦- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص٢٠٧.

17- I.O. L.A.Russell to Bombay. 8/25/70.

18- Douin.G., OP. Cit. p.250.

١٩- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص١٢٨، ١٢٩.

٢٠- شوقي عطا الله الجمل: نفس المرجع، ص٢٣٥.

٢١- شوقي عطا الله الجمل: نفس المرجع، ص٢٣٩.

22- Budge.w., History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, Vol. 2, London, 1928, p.522.

23- F.O.78/3/89.I.O.to F.O. 2/24/67 encl. Aden to I.O. 1/14/76 and 1/20/76.

٢٤- محمد المعتصم سيد: الفتح المصري لهرر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩، ص١٢٥.

٢٥- السيد محمد رجب حراز: انتشار النفوذ البريطاني في شرق أفريقية ووسطها، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د. ت، ص١١٨.

26- F.O. 78/2092, Stanton to F.O. 4/2/69.

27- Shokry, M.F., Equatoria under Egyption Rule, Cairo, 1953. Pp. 138-140.

28- Langer W., The Diplomacy of Imperialism 1890-1902, New york, 1951, pp.102-103.

29- Marston, T.E., Op. Cit, p.491.

30- Shukry.M.F., Op. Cit. pp.211-213.

٣١- محمد فؤاد شكري: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة بالقاهرة، ١٩٥٧م، ص١٤١.

٣٢- اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، القاهرة، ١٣١٢ – ١٣١٦هـ. ص٣٢٦، ٣٢٧.

33- Chaillé-Long: L'Egypte et ses provinces, Vol.1, Paris, 1892. p.177.

34- Copland-R: Exploitation of East Africa, 1856-1890, London, 1939. Pp.276-280.

٣٥- السيد محمد رجب حراز: المرجع السابق، ص١١٨.

36- Shukry. M.F., Op. Cit. pp.449-450.

37- Shukry. M.F: Ibid, p.87.

٣٨- السيد محمد رجب حراز: المرجع السابق، ص١١٩.

39- F.O.195/1063: 78/3/88, Confidential, Stanton to Derby, 11 November 1875.

40- F.O. 84/14/17: Kirk to Derby, 11 Nov. 1875.

٤١- السيد محمد رجب حراز: المرجع السابق، ص١٢٤.

42- F.O. 841/4117. Kirk to Aitchison, I.O. December 1875.

٤٣- السيد محمد رجي حراز: المرجع السابق، ص١٢٥.

44- F.O. 78/7188, 195/1063, Telegram, Stanton to Derby, 5 December 1875.

45- F.O. 78/7188, 195/1063, Ibid.

46- F.O. 78/3/88, Telegram, Derby to Kirk, 5 December, 1975.

47- F.O. 84/1417. Kirk to Derby 14 Dec. 1875.

٤٨- السيد محمد رجب حراز: المرجع السابق، ص١٢٩.

49- F.O.78/3189. 195/1103. Stanton to Derby, 9 January 1876.

50- F.O. 841/870, Eliot to Granville, 8 July 1873.

51- F.O. 84/1433. Confid. Kirk to Derby, 5 April, 1876.

52- 78/3/89, Minute by Wylde to Derby, 8 August, 1878.

٥٣- السيد محمد رجب حراز: المرجع السابق، ص١٣٢.

54- F.O. 78/3/89, 195/1108, Cookson to Derby, 8 August, 1876.

55- F.O.84/1450. Vivian to Derby, 8 Dec- 1876.

56- F.O. 78/3/89 Malet to F.O, 27 January 1877, Vivian to Derby, Vivian to Derby, 21 February 1877.

المصادر والمراجع

أولاً: مصادر باللغة الأجنبية

1- Foreign Office Records (F.O).

2- India Office (I.O)

ثانياً: الرسائل العلمية

١- السيد محمد رجب حراز: انتشار النفوذ البريطاني في شرق أفريقية ووسطها، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة القاهرة، د. ت.

٢- محمد المعتصم سيد: الفتح المصري لهرر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩م.

ثالثاً: مراجع باللغة العربية

١- اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، القاهرة، ١٣١٢هـ.

٢- شوقي عطا الله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣ – ١٨٧٩م) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣- محمد فؤاد شكري: مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة، القاهرة، ١٩٤٦م.

٤- ـــــــ: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر، دار المعرفة بالقاهرة، ١٩٥٧م.

رابعاً: مراجع باللغة الأجنبية

1- Budge. W., History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, Vol.2, London, 1928.

2- Copland, R., Exploration of East Africa 1856-1890, London, 1939.

3- Chille – long: L'Egypte et ses provinces, Vol. 1. Paris, 1892.

4- Doin, G., Histoire du regne du khedive Ismail, Tom III, L'Empire African, Le Caire, 1947.

5- Marston, T.E., Britain's Imperial Role in the Red sea Area 1800-1878, The shoe string press, U.S.A. 1920.

6- Shukry, M.F., Equatoria under Egyptian Role, Cairo, 1953.

7- ——: The khedive Ismail and slavery in the Sudan 1863-1879, Cairo, 1938.

8- Sabry.M., L'Empire Egyptien sous Ismail 1863-1879, Paris, 1933.

Britian's Attitude towards the Egyptian Presence in the Gulf of Aden and of the Coastline of Somalia

By

Dr. Wadha Sahn Refaey Monawer El-Hudaibnan

Head of the Department of History and Geography at Habiba El-Ansariyya Girls' High School

Ministry of Education-Kuwait

Abstract:

Opening the Suez Canal on 17 November 1869 was an important turning point in the history of the Red Sea, the Gulf of Aden, and the British policy there in general since Britain has attempted to increase its influence in the region ever since. Britain attempted to control Egypt's affairs to control the Suez Canal, which is the northern gate of the Red Sea, and to stop Egypt from extending its influence to the Coastline of Somalia located on the Indian Ocean in front of Aden. Britain also kept its grip on Aden, which is the southern gate of the Red Sea, after it forced Egypt to sign a treaty with it in 1877 to keep its control over the areas which Egypt wanted to conquer as Britain had a fierce imperialist rivalry with France and Italy to control the region.

Key words:

Suez Canal, Red Sea, Aden, Coastline of Somalia, 1877 Treaty.